البرنامج التواصلي للمجلس الأعلى للحسابات

خلال أشغال الدورة 28 للمعرض الدولي للنشر والكتاب

من 02 إلى 11 يونيو 2023

ندوات المجلس الأعلى للحسابات
في قاعات العرض

الأحد 04 يونيو 2023 - بقاعة رباط الفتح
(13:30 - 12:30)

" دور المجلس الأعلى للحسابات في تحسين جودة تدبير الخدمات العمومية لفائدة المواطنين"

ذ. لحسن كرس

ملخص :

أفرد دستور بلادنا موقعا محوريا للمواطن المغربي في قلب السياسات العامة والذي ما فتئ صاحب الجلالة نصره الله وأيده العناية به وحث جميع المتدخلين من أجل تدبير الخدمات العمومية على أساس المساواة في الولوج إليها والعدالة المجالية والجودة والاستمرارية.

ومن أجل ذلك تم وضع منظومة قانونية متينة للتيقن من أن تكون الخدمات المقدمة للمواطنين شفافة وخاضعة لمبادئ تقديم الحسابات والتقييم وكذلك لمتطلبات المسؤولية.

وعلى هذا المستوى، يقوم المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، من خلال مهامها الرقابية ونشر أعمالها، بأدوار متعددة، تساهم بشكل كبير في تحسين جودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين والتأكد من أن أهداف المشاريع والبرامج العمومية تصل، في نهاية المطاف، إلى المواطنين والمرتفقين.

وتسعى المحاكم المالية، في إطار مهامها، إلى الاستماع وتتبع الشكايات والملاحظات المسؤولة والبناءة الواردة من المواطنين والقوى الحية للمجتمع، والتي يمكن اعتبارها رقابة اجتماعية تمارس على المسؤولين المنتخبين والموظفين العموميين، من شأنها المساهمة في الرقي بجودة الخدمات العمومية بشكل خاص وكذا التدبير العمومي إجمالا.

ندوات المجلس الأعلى للحسابات
في قاعات العرض

الإثنين 05 يونيو 2023 - بقاعة الفضاء المهني
(16:00 - 15:00)

" المجلس الأعلى للحسابات: أي دور في حماية المال العام؟ التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية نموذجا"

ذة. خديجة أكرام و ذ. علي الطلحاوي

ملخص :

يعتبر المجلس الأعلى للحسابات الهيئة العليا للمراقبة على المالية العامة، إذ أناط به دستور المملكة، بموجب الفصل 147، منه مهمة تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة من خلال نوعين من الاختصاصات: قضائية وغير قضائية التي تمارس وفق منهجية المراقبة المندمجة التي تقيم جسورا بين هذه الاختصاصات.

في هذا الإطار، تمارس المحاكم المالية، بالإضافة إلى اختصاص التدقيق والبت في الحسابات، مهمة قضائية في مادة التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية تهدف إلى معاقبة كل آمر بالصرف، أو مراقب، أو محاسب، أو مسؤول وكل موظف، أو عون يعمل لحسابهم أو تحت إمرتهم بأحد الأجهزة الخاضعة لاختصاصها، في حالة ارتكابه لإحدى المخالفات المنصوص عليها في المواد 54 و55 و56 من مدونة المحاكم المالية. وتتميز مسطرة التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية بالطابع الادعائي، حيث تعتبر النيابة العامة لدى المحاكم المالية طرفا رئيسيا في هذه الدعوى باعتبارها سلطة متابعة.

ويجسد هذا الاختصاص الوظيفة العقابية لهذه المحاكم، إذ يتم البت في إطاره في مسؤولية الأشخاص المتابعين بواسطة قرارات، إما بعدم المؤاخذة في حالة عدم ثبوت ارتكابهم لمخالفات مستوجبة للمسؤولية، وفي حالة العكس، الحكم عليهم بالغرامة المناسبة حسب ظروف وملابسات الفعل المرتكب في إطار الحدين الأعلى والأدنى المحددين في المادة 66 من مدونة المحاكم المالية. وبالإضافة إلى الحكم بالغرامة، وفي حالة ما إذا ترتبت عن المخالفات المرتكبة خسارة للجهاز العام المعني، تحكم المحاكم المالية بإرجاع الأموال المطابقة من رأسمال وفوائد.

ويهدف هذا الاختصاص إلى تحقيق وظيفتي الردع الخاص والعام، من أجل حماية القانون العام المالي والتسيير الجيد في تدبير الشأن العام، وكذا مصالح الجهاز موضوع المراقبة، وذلك بإثارة المسؤولية الشخصية لمرتكبي المخالفات وجبر الضرر الذي قد يلحق جهازا عموميا. كما تسعى المحاكم المالية من خلال نشر المقررات القضائية الصادرة عنها إلى إضفاء دور بيداغوجي على هذا الاختصاص، بما يساهم في إرساء قواعد حسن التدبير وتوضيح المقتضيات القانونية التي تسري على هذا التدبير وإبراز الإكراهات التي يواجهها بما من شأنه إشاعة ثقافة حسن التدبير وتدعيم مبادئ وقيم الحكامة الجيدة.

معرض الكتاب
الرباط 2023

ندوات المجلس الأعلى للحسابات
في قاعات العرض

السبت 10 يونيو 2023 - بقاعة الفضاء المهني
(18:00 - 17:00)

"مساهمة المجالس الجهوية للحسابات في تحسين تدبير المشاريع العمومية على المستوى الترابي"

ذ. عبد الحفيظ بنطاهر

ملخص :

من منطلق الاختصاصات الموكولة لها و استحضار لأهمية الاستثمارات العمومية على جميع المستويات، ولا سيما المستويين الاجتماعي والاقتصادي، دأبت المحاكم المالية،خلال مهامها الرقابية، على إيلاء عناية خاصة لتدبير المشاريع العمومية. وقد مكنت هذه المهام الرقابية من الوقوف على النتائج الإيجابية والأثر الملموس للعديد من المشاريع المنجزة من طرف مختلف الفاعلين العموميين، غير أنها رصدت، بالمقابل، مجموعة من المشاريع التي اعترضتها صعوبات في التنفيذ أو الاستغلال، مما أثر سلبا على نجاعتها و مردوديتها، و أدى بالتالي إلى عدم استفادة المواطن، على النحو المطلوب، من هذه المشاريع، إما بسبب عدم القدرة على إتمام إنجازها أو بسبب عدم استغلالها. وانطلاقا من الملاحظات المسجلة في هذا الإطار، ولأجل تكوين تصور عام حول طبيعة المشاريع التي تعرف صعوبات وأهميتها وأهم عوامل تعثرها، أنجزت المجالس الجهوية للحسابات مهمة موضوعاتية حول تدبير المشاريع العمومية المنجزة على مستوى جهات المملكة، ولاسيما تلك التي تعرف صعوبات على مستوى التنفيذ أو على مستوى الاستغلال.

وقد هدفت هذه المهمة الموضوعاتية إلى جرد المشاريع التي تعرف صعوبات وتقييم أهميتها وكلفتها وحجمها والآثار الناتجة عن تعثرها، من جهة، وإلى تحديد مختلف الأسباب الكامنة وراء تعثرها ووضعيتها خلال فترة إنجاز المهمة، من جهة أخرى. كما سعت هذه المهمة إلى تتبع مآل هذه المشاريع من خلال تحيين المعطيات ذات الصلة خلال سنة 2021، وذلك بغرض الوقوف على الإجراءات المتخذة من قبل الأطراف المعنية من أجل تجاوز هذه الصعوبات، وهو ما سمح بتقييم أثر هذه المهمة الموضوعاتية.

حديث عن كتاب
برواق المجلس الأعلى للحسابات

السبت 03 يونيو 2023 - برواق المجلس الأعلى للحسابات
(18:00 - 17:00)

الشراكة بين الأجهزة العمومية والجمعيات:
من الدعم إلى تفويض المرفق العمومي

ذ. مولاي ادريس عزيز

يهدف هذا الكتاب إلى الإسهام في النقاش العمومي حول مكانة المنظمات غير الربحية في المشهد المؤسساتي المغربي ودورها في تدبير الشأن العام بشكل خاص وذلك في محاور ثلاث.

يعالج المؤلف في محور أول السياق الدولي والوطني لتطور المشاركة الشعبية في تدبير الشأن العام وسيرورة تطور الإطار القانوني للعلاقات التعاقدية بين الأجهزة العمومية ومنظمات المجتمع المدني، حيث يرصد توسع مجالات الشراكة المتاحة والوسائل القانونية المستخدمة من قبل صانعي القرار العام لإشراك الفاعلين الجمعويين في صياغة السياسات العمومية وتنزيلها وتقييمها.

في محور ثان، يسلط الكتاب الضوء على المخاطر القانونية والمالية والإدارية المحتملة للعلاقات التعاقدية التي تقيمها الأجهزة العمومية مع الجمعيات ويحاول استكشاف جوانبها العملياتية والمناطق الرمادية التي لا تزال تميزها والاختلالات التي تشوبها.

يتطرق الكتاب في محور ثالث للهوامش المهمة المتاحة من التقدم والتطور في بناء شراكات قطاعية بين الإدارة العمومية والجمعيات كما يقترح طرقًا وسبلا قانونية وتدبيرية كفيلة بتجويد مشاركة المنظمات غير الربحية في الفعل العمومي وذلك تثمينا لوظائفها الإنتاجية والترافعية والتعبيرية.

معرض الكتاب
الرباط 2023

حديث عن كتاب
برواق المجلس الأعلى للحسابات

الأربعاء 07 يونيو 2023 - برواق المجلس الأعلى للحسابات
(18:00 - 17:00)

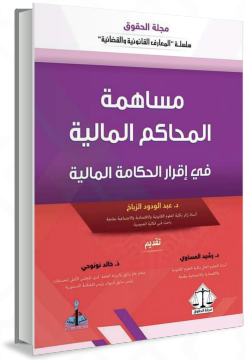

مساهمة المحاكم المالية في إقرار الحكامة المالية

ذ. عبد الودود الزباخ

لقد عمل مؤلف الكتاب على تحليل المرتكزات والأسس الدستورية لتطوير الحكامة المالية وإبراز مختلف تجلياتها، الكتاب الذي أعده الباحث، في إطار مشروع بحث علمي توج بنيله لدكتوراه في القانون العام، هو خلاصة جهد علمي على درجة من الدقة والعمق، حاول الباحث من خلاله ملامسة مساهمة المحاكم المالية في إقرار الحكامة المالية وتطوير التدبير العمومي.

فانطلاقا من الوصف الذي أعطاه الدستور للمجلس الأعلى للحسابات، باعتباره «الهيئة العليا المراقبة المالية العمومية بالمملكة» ، عمل الباحث على تحليل مختلف الوظائف التي تتولاها المحاكم المالية، في ميادين مراقبة تنفيذ القوانين المالية، التي تروم التحقق من سلامة عمليات مداخيل ونفقات مرافق الدولة، وتقييم تسيير الأجهزة والهيئات الخاضعة لرقابتها، وترتيب المسؤوليات والجزاءات المنصوص عليها في القوانين.

ولم يكتفي المؤلف بدراسة الحقول التقليدية لاختصاصات المحاكم المالية، بل عرج كذلك على إثارة المهام الجديدة «للهيئة العليا لرقابة المالية العمومية»، التي تهدف إلى تخليق الحياة العامة تتبع ومراقبة التصاريح بالممتلكات، وتطوير الشفافية المالية من طرف ولدى الفاعلين السياسيين تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص النفقات المرتبطة بالعمليات الانتخابية)، وتقديم كافة أشكال الدعم والمساعدة والاستشارة لصالح المؤسسات السياسية الدستورية (البرلمان والحكومة) والهيئات القضائية في ميادين التشريع والرقابة والتقييم والتصديق على الحسابات العمومية.

معرض الكتاب
الرباط 2023